لائحة التقييم والمراجعات

ديباجة

- تتناول هذه اللائحة مسار العشر سنوات منذ تأسيس الحزب إلى اليوم، في قراءة تقييميّة لسياساته العامة، لأدائه، لخياراته المفصلية ومحطاته الفارقة.
- لا تهدف هذه الوثيقة إلى تحميل المسؤوليات أو محاسبة أيًّا كان، بقدر ما تهدف إلى تقييم الخيارات وطرق العمل من أجل استخلاص الدروس والعمل على تفادي تكرار بعض الهفوات أو الأخطاء، إن وجدت، في وضعياتٍ مشابهة لاحقة، سواء في حال استئناف المسار الديمقراطي أو حتى في زمن الحكم الفردي الراهن. إذ من شأن التقييم إضفاء أكثر نجاعة ومصداقية وقابلية للاستساغة، لخطاب التنبيه من مخاطر هذا الحكم لدى المتلقي.
- تعنى هذه الورقة بالعوامل المرتبطة حصرا بالحزب (endogènes) دون تناول ممارسات الأحزاب الأخرى، أي بمجال التصرف الذي بحوزتنا، لأن الهدف هو تقييم مسارنا والوقوف على الأخطاء المرتكبة وليس التعلل السهل بما اقترفه الآخرون مما يحول دوننا ونقدنا الذاتي.
- تمثل مشاركة أي حزب سياسي في الحكم وخاصة لأول مرة، حدثا فارقاً في تاريخه ومؤسسا له. تعود هذه اللائحة، في حيز هام منها، على ما تعلق بهذه الفترة والمقاربة المنتهجة سواءً كان ذلك، زمن التفاوض بعد نتائج انتخابات 2019 أو أثناء الحكم أو بعد الخروج منه و الاستخلاصات المنجرّة عنه.
- شهدت الفترة، موضوع الدرس، منعطفات جذرية في السياق الوطني، حيث مرت البلاد من حقبة انتقال ديمقراطي حبلى بالكثير من الأحداث، إلى زمن حكم فردي منذ 25 جويلية2021. تحاول هذه الوثيقة التطرق في تقييمها لهاتين المرحلتين المختلفتين هيكلياً، إلى مدى تأثير الفعل السياسي للحزب، خيارات أو ممارسة، على مسار الانتقال الديمقراطي، إن وجد حتى لا إرادياً ومهما كان حجمه، بصفته لاعبا مهما في هذه الفترة، حكما أو معارضة.
- **منهجيا،** لا تسعى الوثيقة المنتجة إلى تقييم نقطي بإسناد عدد أو توصيف لحدث في الماضي. أولاً، لاستحالة عودة الزمن إلى الوراء وبالتالي انعدام القيمة المضافة للتنقيط أو التوصيف في حد ذاته، بل إن الهدف والاستفادة الحقيقية الأسمى المراد تحقيقها هو استخلاص الهنات وعدم تكرارها في وضعيات مشابهة لاحقة. ثانياً، لأنه حتى فيما يمكن أو يوصف بالنجاح أو الإخفاق في قرار أو سياسة ما، هناك حتماً هامش من النقائص في كل قرار موفق كان يمكن أن تجعله أكثر نجاحاً أو شيء من الصواب والوجاهة والحجية السليمة والايجابية حتى في الممارسات أو القرارات الغير موفقة
- بناءً عليه، تعتمد الوثيقة منهجية تقوم على تحليل ايجابيات، نقائص أو ما يمكن اعتباره أخطاء كل عنصر ومن ثمة تحديد التوصيات المنبثقة إما في اتجاه تعزيز مزايا القرار أو تفادي إخلالاته.
- أثناء تقييم كل عنصر، تمّ تجنب الوقوع في سهولة الحكم بوعي لاحق وما يمكن أن ينطوي عليه من مغالاة وتجنّ، والتموقع في زمن أخذ القرار بمعطيات زمنه السياسي ومناخه، والتي كانت في أغلب الأحيان كافية لتقييم العنصر موضوع الدرس. إلا أنه لا يمكن في بعض الأحيان، التجاهل الكلي للوعي اللاحق. خاصةً إذا ما كانت شذراته الأولى متزامنة مع وعي أخذ القرار. من هنا تتجسد إحدى صعوبات العملية التقييميّة ودقتها، أثناء النقاش والصياغة، في التوفيق بين هذين العاملين وعدم الوقوع في فخاخهما.
- صعوبات أخرى عديدة، تعترض طبيعياً أي عمل تقييمي مماثل، كالانطباعية و الرؤية الذاتية المنغمسة وجدانياً في الأحداث. تم الاجتهاد عبر النقاش وكذلك عبر تصور الوثيقة وصياغتها في تجنب هذه الصعوبات والبحث عن زاوية التجرد المثلى في تناول المعطيات الموضوعية المعلنة و الأطروحات السياسية المختلفة وعناصر الوجاهة المنطقية لكل أطروحة وتقييمها دون تأويل،ونقدها، إن وجد وأثّر في مسار الحزب.

الفـهـرس

1. أهم المحطات و القرارات منذ التأسيس 5

1.1 الفترة الزمنية منذ التأسيس إلى المؤتمر الأول 5

1.1.1 تقييم الموقف من أزمة الشرعية والحوار الوطني 5

1.1.2 تقييم خيار دعم المنصف المرزوقي في الانتخابات الرئاسية 2014 5

1.1.3 الانتخابات التشريعية 2014 5

1.1.4 تقييم المؤتمر الأول 5

1.2 الفترة الزمنية من المؤتمر الأول إلى المؤتمر الثاني 6

1.2.1 انصهار التيار والتحالف الديمقراطي -أكتوبر 2017 6

1.2.2 دعم مسار العدالة الانتقالية و التصدّي لقانون المصالحة 6

1.2.3 الانتخابات البلدية (ماي 2018)، الآداء و النتائج والآثار 7

1.2.4 الموقف من مقترح المساواة في الميراث -أوت 2018 8

1.2.5 تقييم المؤتمر الثاني للتيار الديمقراطي-أفريل 2019 9

1.3 الفترة الزمنية بين المؤتمر الثاني و الثالث 9

1.3.1 (أفريل 2019 - 25 جويلية 2021) 9

1.3.1.1 الدور الأول من الرئاسية - من المعارضة إلى تقديم مرشح و النتائج 9

1.3.1.2 الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية - مساندة ترشح قيس سعي د..... 10

1.3.1.3 الانتخابات التشريعية 11

1.3.1.4 مسار التفاوض في حكومة الجملي 11

1.3.1.5 المشاركة في الحكم 12

1.3.1.6 الأداء البرلماني (2019-2021) 13

1.3.1.6.1 إنشاء الكتلة الديمقراطية 13

1.3.1.6.2 لائحة سحب الثقة من رئيس مجلس نواب الشعب 14

1.3.1.6.3 تعديل قانون المحكمة الدستورية 14

1.3.2 زمن الحكم الفردي (25 جويلية 2021 إلى اليوم) 15

1.3.2.1 التعامل مع قرارات 25 جويلية 15

1.3.2.2 الفعل السياسي للحزب ونجاعته في معارضة الانقلاب منذ إقراره 15

1.3.2.2.1 التعامل مع الاستشارة، دستور 2022 الانتخابات التشريعية، المراسيم والقرارات الأخرى 15

1.3.2.2.2 الأداء الاتصالي :البيانات والخروج الإعلامي 15

1.3.2.2.3 التحرك الميداني 16

1.3.2.2.4 جلسة مجلس النواب'المنحل' 16

1.3.2.2.5 تنسيقية الأحزاب ثم الخماسي فالرباعي 17

1.3.2.2.6 العلاقة مع باقي المكونات وموازين القوى-كيفية خلق قوة مؤثرة في ميزان القوى الحالي 17

2. عناصر أفقية للتقييم تتخطى الأحداث 18
2.1 أهداف التأسيس- مدى وضوح الرؤية والهوية وانسجام الممارسة 18
2.2 الأداء السياسي: أدوات الخطاب و ملائمة السردية للمضامين 18
2.3 العلاقة مع مكونات المشهد السياسي 19

1. أهم المحطات و القرارات منذ التأسيس

1.1 الفترة الزمنية منذ التأسيس إلى المؤتمر الأول

1.1.1 تقييم الموقف من أزمة الشرعية والحوار الوطني

الإيجابيات

✓ تكريس البعد الديمقراطي المبدئي للحزب باعتبار إيمانه بأن صندوق الاقتراع وحده الكفيل بتغيير الحكام

النقائص

- تفويت فرصة للمساهمة في إيجاد حل وطني للخروج من أزمة سياسية خانقة

التوصيات

❖ الحوار الوطنى كان محطة مهمة في مسار الانتقال الديمقراطى، لم يكن الحزب فاعلا فيها. كان من الممكن إيجاد معادلة أكثر مرونة وتأصيلا بالنظر لموافقة الطرف الحاكم الأغلبي على المشاركة فيه.

1.1.2 تقييم خيار دعم المنصف المرزوقي في الانتخابات الرئاسية 2014

الإيجابيات

✓ الانسجام في موقف معارضة الثورة المضادة

✓ انتصار للمصلحة الوطنية على حساب المصلحة الحزبية

النقائص

- تكريس النظرة القائمة على أن التيار فرع من المؤتمر من أجل الجمهورية رغم الجهود المبذولة للتخلص من هذا العبء والوصم الثقيل
- عدم التنسيق الكافي مع الأطراف السياسية المتداخلة وحتى المرشح نفسه

التوصيات

❖ بالنظر إلى نتائج استطلاعات الرأي والمعطيات المتوفرة حينها، كان يجب تأجيل إعلان دعم المترشح إلى حدود الدور الثاني

1.1.3 الانتخابات التشريعية 2014

الإيجابيات

✓ النجاح في فترة قصيرة في تصعيد 3 نواب الى مجلس نواب الشعب

النقائص

- عدم التوفيق في تفكيك الخطاب السياسي وإيضاح المسافة عن المؤتمر من أجل الجمهورية
- صعوبة في إيضاح التمايز في مناخ الاستقطاب الثنائي آنذاك وما سمي بالتصويت المفيد

التوصيات

❖ الدعوة إلى تفكيك الخطاب وتبسيطه دون المساس في الأصل، بطريقة تبيّن زيف كلا القطبين وتفسير الخيار الثالث

1.1.4 تقييم المؤتمر الأول

الإيجابيات

✓ بداية انفتاح على الطيف السياسي وتكوين دائرة علاقات ودور توفيقي حتى بين المتخالفين

✓ تحقيق تداول على الأمانة العامة و عدم التصاق اسم الحزب بمؤسسه.

النقائص

- ضعف الجانب المضموني وعدم تأصيل المفاهيم.
- تواصل المساهمات التطوعية في مسألة التمويل و استمرار ضعف هذا الجانب.

التوصيات

❖ تركيز المؤتمرات على إنتاج المضامين علاوة على الجانب الهيكلي (تأصيل المضامين ركيزة أساسية للأحزاب السياسية).

1.2 الفترة الزمنية من المؤتمر الأول إلى المؤتمر الثاني

1.2.1 انصهار التيار والتحالف الديمقراطي -أكتوبر 2017

الإيجابيات

✓ خلق زخم وديناميكية أكبر للحزب، إشارة تطوّر ونمو للمشهد السياسي والإعلامي ومتابعي الشأن العام

✓ تثبيت اسم الحزب كجسم سياسي هام معارض لمنظومة الحكم

✓ النجاح في تنفيذ انصهار، باعتبار حساسية الموضوع الذي فشلت فيه عديد الأحزاب، بما فيها مفاوضات التيار نفسه مع أحزاب أخرى في عدة مناسبات قبل و بعد انصهار التحالف

✓ النجاح في تجاوز حالة الانغلاق التي اتسم بها الحزب ونادى في مؤتمره الأول بتدارك هذه النقطة.

✓ الاستفادة من خبرات القيادات الوافدة وخاصةً شبكة علاقتهم في توطيد وتجذير الحزب في محيطه السياسي ومع المجتمع المدني

✓ وثيقة انصهار ثرية من ناحية المحتوى.

النقائص

- عملية إدماج فوقية حزب التحالف في قيادة التيار غاب عنها الجانب القاعدي من الناحية الهيكلية
- غياب نقاشات معمقة لتوسيع فكرة التيار الاجتماعي الكبير
- صعوبة التحرر من الهويات الحزبية السابقة و الموروث السياسي للأطراف المنصهرة.

التوصيات

❖ التأكيد على قيمة الانفتاح كضرورة يؤمن بها الحزب في توصية للجنة إعداد اللائحة السياسية. لا يعني وجود صعوبات عديدة في تجربة سابقة خللاً في اعتبار مبدأ الانفتاح. إنما يتوجب فقط التعلّم منها لتفادي تكرارها مستقبلاً و لا يعني الانفتاح انصهارا أو شكلاً تنظيمياً معيّنا بالضرورة و إنما فكرة ومبدأ التشبيك.

❖ لا يجب أن يتحول هذا الإيمان بالانفتاح أياً كان شكله إلى سعي محموم للتطور الحجمي وبأي طريقة

❖ يبقى توفر إنتاج موضوعي فكري صلب، مبني على جملة من الأهداف وتشابه في الخصائص والإيمان المشترك بها وتنضيج النقاشات أفقياً حولها وصياغتها، الركائز الأساسية المحددة في أي مشروع تقارب مستقبلي من عدمه

1.2.2 دعم مسار العدالة الانتقالية و التصدّي لقانون المصالحة

الإيجابيات

✓ موقف مبدئي مشرف للحزب سواء كان ذلك بإسناد التصدي المدني لقانون المصالحة أو الدفاع الكبير عن العدالة الانتقالية، والتنبيه من محاولات إفشالها المتعمدة والمتكررة خاصةً مع صعود نداء تونس، فضلاً عن كونها تحمل بذور فشلها في جينات تكوينها بالمماطلة في انطلاق أعمالها، قانون وطريقة انتخاب الأعضاء،...

✓ حملة مميزة رقمياً وإعلامياً للضغط على الدولة من أجل دفع ملفاتها بصفة متضرر في الآجال، حملة 'صب الدوسي' و خطاب نيابي قوي ضاغط في نفس الاتجاه.

✓ التنديد إعلامياً و برلمانيا برفض النظام التعاون معها (رفض وزارة الداخلية تقديم أعوانها لجلسات الاستماع في ضرب لمبدأ المصارحة والاعتذار، رفض وزير أملاك الدولة إمضاء اتفاقيات التحكيم والمصالحة،)

✓ موقف ساهم في تعزيز إشعاع التيار ومزيد انتباه الذائقة الشعبية والمجتمع المدني إليه وفرض احترامه كقوة صاعدة منتصرة للثورة ومتناغمة مع خطاب عدم الإفلات من العقاب،...

✓ تواصل وإسناد موفق لحركة 'مانيش مسامح' المتزعمة للحراك المدني

النقائص

- عدم التوفيق في فك الارتباط بين الدفاع عن العدالة الانتقالية كمبدأ ومسار، وبين الدفاع عن أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة.
- عدم النجاح في تفسير الموضوع بيداغوجياً لجزء من الرأي العام، وبيان أهميته الجوهرية في أي مسار انتقال ديمقراطي أو حتى ثوري والإقناع بأن القضية مركزية وأصيلة وليست مجرد ملف مناكفات سياسية تعودها الناس يومياً (اكتفينا كعديد الوضعيات السياسية بموقف مبدئي، قطعاً مشرف، لكن غير كاف. عجزنا لضعف حجمنا في البرلمان آنذاك، في خلق زخم دائم حول الموضوع واعتباره قضية مركزية).
- نقص التشبيك والتنسيق مع المجتمع المدني لإعطائه دفعاً أكبر (اتحادالشغل مثلا).

التوصيات

❖ ضرورة تثمين أعمال هيئة الحقيقة الكرامة وخاصةً التقرير النهائي الصادر عنها في عقلنة واستلهام خطاب وبرامج التيار مستقبلاً وبناء محاورها ذات العلاقة (مكافحة الفساد، التصدي للإفلات من العقاب، عدم التكرار) على ضوء معطيات و استخلاصات التقرير الموضوعية.

1.2.3 الانتخابات البلدية (ماي 2018)، الآداء و النتائج والآثار

الإيجابيات

✓ نتيجة ايجابية رغم ضعف المشاركة في الدوائر (69 من 350 دائرة) لقلة الإمكانيات

✓ تكريس التيار كخيار ثالث في المشهد السياسي المتنظّم (المرتبة الرابعة باعتبار المستقلين)

✓ الاقتراب أكثر من مشاكل الناس والدفع إلى تبسيط الخطاب والتصاقه بالواقع

✓ إحداث ديناميكية ايجابية داخل الحزب ودفع عدد كبير من الشباب للاهتمام بالشأن العام وخاصة الشأن المحلي.

النقائص

- ضعف التشبيك مع المجتمع المدني وخاصةً المحلي قبل الانتخابات ناتج أساساً عن قلة الانفتاح الملازم للحزب منذ التأسيس والحذر الشديد أو المبالغ فيه في التعامل مع الآخر.
- غياب سردية أخرى، علاوة على مكافحة الفساد، ملتصقة أكثر بالجانب المحلي كالتحولات المناخية أو الأخطار البيئية (التلوث في قابس كمثال) وقادرة أكثر على إقناع الناخبين في محيطهم (باستثناء النجاح في ملف جمنة).
- التعويل فقط على المنخرطين في الجهات، بما فيهم من خصال وايجابيات ونقائص لاسيما متعلقة بالقدرة والقابلية للاستمرار والتشبث بالحزب.
- ضعف بعض الهياكل المحلية القادرة على تشكيل القائمات.
- السعي لتشكيل أكبر عدد من القائمات أدت في بعض الأحيان إلى سوء اختيار المرشحين.
- الانطلاق بشكل متأخر في التحضيرات.
- مشاركة ضعيفة أو منعدمة في الانتخابات الجزئية
- عدم قدرة هيكلة الحزب على التعامل مع النجاح والتطور لاستيعاب أكثر من 200 مستشار بلدي و تأطيرهم مما تسبب في خسارة جزء منهم
- غياب التشبيك والتأسيس لروابط وعلاقات بين المستشارين فيما بينهم، خاصةً في ظل وجود إشكاليات محلية مشتركة، يضفي تفكيرهم الجماعي فيها مزيداً من النجاعة وتقاسم التجارب.
- ضعف في التواصل بين المستشارين ونواب جهاتهم خاصةً بعد تشريعية 2019.
- لم ينتبه قرار الحزب بعدم التنسيق مع مستشاري النهضة والنداء في رئاسة المجالس البلدية ورئاسة لجانها (قرار مفهوم ومنسجم مع سياسات الحزب)، للواقع المحلي و النسيج العلائقي والاجتماعي و إمكانيات المستشارين لرئاسة بلدياتهم.

التوصيات

❖ إيلاء أهمية كبرى للانتخابات البلدية واعتبارها الباب الطبيعي للعمل في الشأن العام، يساهم في تكوين أعضاء الحزب وهياكله قبل خوض الانتخابات الجهوية والوطنية

❖ تخصيص هيكل مركزي دائم له امتدادات جهويّة يعمل على الانتخابات المحليّة طيلة عهدة الخمس سنوات بشكل يجعل الحزب أكثر جاهزيّة للانتخابات القادمة

- يشرف ويتابع العمل البلدي ويحافظ على اتصال دائم معهم مما يعزز إحساسهم بالانتماء، وبوجاهة رتبتهم الاعتبارية داخل الحزب، ينظم لقاءات دورية أو منتديات للمستشارين البلديين
- يخلق آليات واضحة للتعامل مع مستجدات العمل البلدي
- يحرص على تكوينهم والمحافظة عليهم عبر خلق روابط، آليات اتصال دائم وديناميكية بينهم و يثمّن أعمالهم تحت إشراف الهيكل المسؤول.
- يضع طرق تنسيق ناجعة بين المستشارين ونواب الحزب حسب مراجع النظر

❖ تثمين أي عمل سابق، تسجيله وحسن توظيف مخرجاته تجنبا للبداية من الصفر في المحطات القادمة،

1.2.4 الموقف من مقترح المساواة في الميراث -أوت 2018

الإيجابيات

✓ إثبات نسبي لمبدئية الحزب في مسألة الحقوق والحريات

✓ حصول نوع من الفرز/ التوازن الداخلي (ليس المقصود بالفرز تجريم المحافظين و إنما الانتباه للمقاربات التي لا تلتصق للهوية والخط السياسي للحزب والذين كان مبرر انتمائهم للتيار إما غضب من أداء الأحزاب اليمينية أو فقط خطاب محاربة الفساد)

✓ اختراق نسبي للجسم الانتخابي المتطلع للتقدمية خصوصاً على الصعيد الطلابي.

النقائص

- خلل في طريقة تسويق و إخراج الموقف وليس الموقف في حد ذاته. إذ غلب اقتناعنا بوفائنا للمبدئية عن تفسير أو إيضاح أن مشروع حزبنا كما هو الشأن بالنسبة للمقترح الصادر عن رئاسة الجمهورية، يتيح نظامين، الأوّل رئيسي يجسد قناعتنا بالمساواة والثاني يبيح التقليدي لمن يشاء. ممّا يسّر لخصومنا حشرنا في زاوية المبرر و المدافع عن نفسه.
- الاقتصار على مقاربة حجاجيّة قانونية صرفة مرتكزة على تجسيد المساواة بين المواطنين والمواطنات المنصوص عليها في دستور 2014, أكثر منها تأصيليّة لهوية سياسية للحزب ونظرته المجتمعية و الاقتصادية و من خلالها للمسألة التقدمية.
- تذبذب في بيان التوجه التقدمي و المعتدل في نفس الوقت، تجلى بوضوح في عدم معارضة طرح الموضوع على الاستفتاء (حالات مشابهة عديدة سابقة في نفس منهاج التهرب من المواجهة: بيان التنديد بالتضييق على المفطرين في رمضان وإدانة التضييق على اللباس الديني)
- تداع اتصالي حر دون خيط ناظم.
- كشف خروج العديدين من الحزب إثر هذا الموقف عن خلل أصلي في انضمام هذه المجموعات إلى الحزب دون تمعن في الخط السياسي.

التوصيات

❖ الانتباه إلى أن تسويق الموقف بطريقة مختلفة لا يعني المساس من الموقف نفسه أو الخيانة لمبادئنا. يمكن أن يكون الخلل في طريقة إسقاط مبادئنا على وضعية سياسية ما وليس في المبدأ نفسه.

❖ تجنب الوضعية الدفاعية المتشنجة اعتقادا أننا ننتصر للمبدأ.

❖ في أي وضعية سياسية، يجب تحديد الموقف أو السياسة العامة بوضوح داخل الأطر، ثم تحدد طريقة أو تقنيات الاتصال وأدوات الخطاب المتناغمة مع هذا الموقف أو السياسة العامة، والمتحسبة للفخاخ التي يمكن أن توضع من قبل الخصوم، والانطباع الخاطئ الذي يمكن أن يحصل، حيث تكون هذه السياسة بمثابة الخيط الناظم لأي خروج إعلامي مع ترك هامش للنبرة أو الأسلوب الشخصي صلب هذا الخط الناظم.

  - عدم الرضوخ لضغط وسائل التواصل الاجتماعي أو للضغط الإعلامي، قبل أن يحدد الحزب موقفه وسياسته الاتصالية بوضوح حيال الوضعية السياسية المطروحة

❖ خلق إطار حوارات دائم رسمي داخل الهياكل، أو غير رسمي في الفضاءات الافتراضية للحزب، بعيداً عن السياق السياسي اليومي في مواضيع شتى تؤسس دون هرسلة لتصورات الحريات الفردية للمنخرطين، تكون دورية لا مناسباتيّة.

❖ التأكيد على اعتبار الالتزام بوثائق الحزب ومواقفه أهم معايير التصعيد والاختيار في الهياكل وخاصة في المواقع القيادية جهويّا و وطنيا

❖ عدم الاكتفاء بالمقاربات القانونية الجافة على أهميتها في الحجاج، و إنما تأصيل المواقف والدفاع عنها كقناعات ثابتة راسخة بجرعة ذكية عند التعامل الاتصالي. لا يجب أن يتعامل الحزب مع المسائل المجتمعيّة وكأنه فقط محكمة دستورية.

1.2.5 تقييم المؤتمر الثاني للتيار الديمقراطي-أفريل 2019

الإيجابيات

- ✓ الحرص على احترام دوريّة عقد المؤتمر الوطني في ظل مشهد يتسم بعدم احترام الأحزاب لمواعيدها واستحقاقاتها الداخلية.
- ✓ نجاح تنظيمي واتصالي لحفل الافتتاح (عدد الحضور، تنوع الضيوف من جميع الحساسيات السياسية والمدنية، الترجمة ولغة الإشارة، النقل المباشر، ...)
- ✓ نجاح اتصالي في خلق حالة من الاهتمام لدى الرأي العام والإعلام بأشغال المؤتمر.
- ✓ نجاح العملية الديمقراطية، بمعنى الاقتراع، في تجديد الهياكل.

النقائص

- عقد المؤتمر الوطني في سنة انتخابية أثر سلبا على مجهود الحزب وتركيزه على التحضير للاستحقاقات الوطنية.
- تكرر الضعف المضموني للمؤتمر و إهدار فرصة أخرى، بعواقب أكثر خطورة، بعدم التصويت على اللوائح المضمونية التى حضيت بالنقاش، رغم وجود ثلاث مشاريع لوائح، وعدم الخروج برؤية مجمعة فكرية سياسية اقتصادية أكثر متانة وصلابة وتجذير أهمية المسألة المضمونية، (السياسات العامة ، الحدود، شروط المشاركة في الحكم)
- سياق انعقاده فى ظل صعود للحزب واستحقاقات انتخابية فى أفق قريب وإمكانية قوية للمشاركة لأول مرة فى الحكم، أثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على سير المؤتمر والمداولات فيه وحتى على العملية الانتخابية بمعنى تبوأ المسؤوليات داخل الحزب.
- عدم الحسم فى علاقة الحزب بالفرقاء السياسيين (حركة النهضة أساسا)، و لسيناريوهات الدخول للحكم أو البقاء في المعارضة حسب نتائج الانتخابات.
- ضعف خطة تمويل المؤتمر والتعويل على المساهمات الفردية في آخر لحظة
- استئثار تعديل النظام الداخلي بحيز هام من وقت المؤتمر لعدم حصول تحضير واسع قبل المؤتمر دون أن يحصل تدقيق في أسباب كل تعديل

التوصيات

- ❖ ضرورة إنتاج المؤتمر للوائح مكتوبة مصادق عليها تعدّل وتراجع وتؤصّل وتجذّر ما انتهت إليه مراكمتها التاريخية منذ التأسيس ومن مؤتمر لآخر وبين المؤتمرات
- ❖ التركيز على المهمة الأساسية للمؤتمر وهي ضبط الخيارات العامة للحزب بعد المؤتمر.
- ❖ اقتراح وضع آلية لتناظر المترشحين للهياكل العليا للحزب وتقديم برامجهم ورؤاهم بوضوح مما يسمح بتقييم جدية الطرح والإلمام والتشبع بالهوية وأطروحات الحزب
- ❖ وضع معايير دقيقة لتصعيد القيادات في جميع الهياكل
- ❖ بعث لجان تشرف على الإعداد المضموني عبر تجميع التقييمات واللوائح للمؤتمر وتوسيع النقاش الداخلي حولها قبل بلوغ المؤتمر و تنظيم ورشات عمل تسبق الجلسة العامة لربح الوقت ومعالجة عدد من المواضيع.
- ❖ العمل على خلق آلية تمويل خاصة للمؤتمر والحزب عموما لتفادي ضغط ربع الساعة الأخير والتعويل على المساهمات الاستثنائية التطوعية.
- ❖ ضرورة الوضوح في المواقف المفصلية وعدم المهادنة في المنطقة الرمادية لتفادي عواقبها المضرة لاحقاً
- ❖ التفكير فى هيكلة مرنة وديناميكية (إلحاق أو المواصلة في فصل التنفيذي عن السياسي مثلاً)،وخاصةً تسمح باستقطاب الكفاءات دون قيود انتمائية جامدة
- ❖ العمل على تنفيذ التوصيات وتفادي النقائص المذكورة في حدود الممكن مباشرةً انطلاقا من مؤتمر 2023

1.3 الفترة الزمنية بين المؤتمر الثاني و الثالث

1.3.1 (أفريل 2019 - 25 جويلية 2021)

1.3.1.1 الدور الأول من الرئاسية - من المعارضة إلى تقديم مرشح و النتائج

الإيجابيات

- ✓ فرصة التمرس لأول مرة على تمرين مهم: تقديم مرشح للانتخابات الرئاسية

- ✓ بقطع النظر عن بعض التصورات التكتيكية، لم يكن من الممكن، في ظل صعود أسهم الحزب، وجود بعض القيادات الحزبية في استطلاعات الرأي وتقهقر بعض الأسماء التقليدية المنافسة في الترتيب، انتهاء أشغال المؤتمر الثاني دون تقديم مرشح لتتويج وترسيخ الحزب كلاعب أصبح أساسي في الساحة السياسية
- ✓ خلق زخم أكبر للانتخابات التشريعية، وإن لم يكن مقصودا باعتبار أن وفاة السيد الباجي قايد السبسي غيرت رزنامة الانتخابات التشريعية والرئاسية (قرار الترشيح كان سابقاً)
- ✓ خطاب منسجم مع مبادئ الحزب وعدم انتهاج الشعبوية

النقائص

- ضعف انخراط القيادات في الحملة، حتى ولو لم يكن ذلك ليؤثر جوهرياً على النتيجة المحققة إلا أنه كان سيسند الصورة العامة.
- صعوبة في القرب من المواطنين، تجنب الاحتكاك الميداني أو التعامل/ النقاش العفوي المباشر
- الطغيان المزمن للمقاربة القانونية النصية حتى عند السؤال عن التصورات العامة.
- خطاب موغل في المعجم التقني، مرهق للمتابع، بمفردات غير مبسطة لا يمكن من التوجه إلى أقصى ما يمكن من شرائح الناخبين (إطالة، تعقيد)،
- الانطلاق بشكل متأخر جداً في العمل على الحملة
- اختيار سياسة الاجتماعات العامة المكلفة مادياً، وذات المردودية الانتخابية الضعيفة وقدرتها على تغيير مزاج الناخب .
- عدم التنسيق مع بقية أطراف العائلة الديمقراطية الاجتماعية وعدم خروج الحملة الرئاسية كثيرا من محيط الحزب.
- التزام مرشحنا بالحديث في صلب الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية في دستور 2014. في المقابل،كان صوتنا خافتا في تنبيه الرأي العام من الخطاب المدجّل، المضلّل، الشعبوي الذي تبناه أغلب المرشحين، الطارئين خصوصا.
- عدم الالمام الكافي ببعض المترشحين المنافسين أو اعتبار ترشحاتهم غير جدية في أحسن الأحوال

التوصيات

- ❖ ملاءمة أدوات الخطاب نحو التبسيط والسلاسة دون المساس من جوهر الفكرة أو السقوط في الشعبوية (لا يعني اختيار مفردات، معجم أسالب مختلفة في أدوات الخطاب الجنوح بالضرورة للشعبوية)
- ❖ ضرورة بناء جزء من خطاب الحملة على التنبيه/التشهير بالمخاطر الحقيقية التي يمكن أن تحملها مشاريع و تصريحات المنافسين و إثباتها بعناصر مادية
- ❖ اعتماد عنصر أريحية الاتصال المباشر وسلاسة و انسيابية التعبير وتفكيك الخطاب بما يخدم أطروحات الحزب ومضامينه دون السقوط في الشعبوية، كعنصر أساسي في اختيار المترشحين في المحطات الانتخابية وخاصةً الرئاسية.
- ❖ تفادي تقنية الاجتماعات العامة ما أمكن و الاقتصار على عدد قليل منها والتعويل أكثر على الاتصال الميداني المباشر والحضور في المنصات الرقمية بمحتوى مجدد وموجز.
- ❖ التنسيق مع العائلة الاجتماعية والانفتاح على المجتمع المدني المتعاطف حتى لا تبقى الحملة أسيرة فريق مصغر داخل الحزب ومرتبطة بأدائه واختياراته مهما كانت كفاءته.
- ❖ تثمين الأعمال التقييميّة المنجزة والقيام بها بصفة

1.3.1.2 الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية - مساندة ترشح قيس سعيد

الإيجابيات

- ✓ موقف ضدي طبيعي في الأدوار الثانية الانتخابية، لا سيّما بالنظر إلى شخص المترشّح المقابل ومساره وطريقة تحصيله على الأصوات (توظيف جمعية وقناة تلفزيّة)

النقائص

- رغم العلم بمشروع المرشح قيس سعيد آنذاك، عبر مختلف تصريحاته، كان هناك نوع من الاستهانة به واعتبار طرحه مجرد رؤية طوباوية (تناسي أو تجاهل أو غض نظر لهذه الخطورة لتركيزنا على ما نعتبره الخطر الأكبر: النهضة، قلب تونس).
- اختلاف الآراء كان حول درجة المساندة (بين الذهاب فيها إلى أعلى درجة أو المساندة بتحفظ بناءً على غموض الرجل، تصريحاته المناقضة للدستور). بيان المساندة كان محذرا، لكن باحتشام، دون توجه مباشر للمترشح، بأهمية احترام الحقوق والحريات وعلوية الدستور.

التوصيات

❖ عدم إسناد ثقة أو دعم مطلق تحت أي تعلّة وأي ظرف، لمرشح لم يسبق معه تنسيق مسبق و توضيح لطرحه و برنامجه.

1.3.1.3 الانتخابات التشريعية

الإيجابيات

✓ نتائج عامة جيدة جداً بصعود 22 نائباً، تطور مهم في عدد ناخبي الحزب.

✓ حملة انتخابية بطاقات شبابية ميدانية متحمسة، تركيز على العمل الميداني والاتصال المباشر.

✓ نتائج ممتازة في الخارج

✓ النجاح في تكوين القائمات الانتخابية عبر آليات النظام الداخلي ومرورها بمحطات المؤتمرات وموافقة الهياكل دون حدوث مشاكل أو ممارسات فوقية تسلطية جوهرية كما وقع في أحزاب أخرى.

- لا ينفي ذلك حدوث بعض التعديلات الفوقية
- تعديلات مؤطرة قانونياً بآلية الجلسة العامة (اقتراح من المكتبين التنفيذي والسياسي + مصادقة من المجلس الوطني) نجحت عموما في تحقيق الموازنة بين الديمقراطية الداخلية المنبثقة من المؤتمرات الجهوية مع جرعة من الإشراف المركزي

النقائص

- خطاب بأدوات ومفردات وأهداف موغل في التقنية لا يلقى صدى أو تجاوب لدى العديد من الفئات والجهات.
- رغم توفيقها إلى درجة كبيرة كما تم ذكره في خانة الإيجابيات، إلا أن الآلية المزدوجة لتشكيل القوائم اخفقت أحياناً، و تسببت في تذمر وعدم رضا بعض الهياكل الجهوة و المحلية.
- عدم الحصول على أيّ مقعد في 10 دوائر في الداخل
- غياب جمل سياسية مبسطة وواضحة لشرح البرنامج.
- نقص في الوسائل و الإمكانيات المادية.
- نتائج الانتخابات الرئاسية المخيبة للآمال والتي تزامنت بعض محطتاها بمحطات التشريعية ألقت بظلالها على انطلاق الحملة في التشريعية (انطلاق متأخر، ضعف الموارد وتمويل ذاتي في الأغلب،...)

التوصيات

❖ ضرورة حضور القيادات في الاجتماعات داخل الجمهورية لتنشيط الحملة الانتخابية

❖ تبسيط الخطاب وتوجيهه لكل الفئات والجهات وجعل المحتوى مرتبط بواقع المواطن اليومي

❖ اعتماد آلية مزدوجة بين التنقيط حسب المسيرة داخل الحزب والعمل والمسؤوليات المنجزة والملموسة وبين التقييم السياسي للمترشح، وبصفة عامة معايير واضحة في تصعيد القيادات في الهياكل

❖ دراسة ديمغرافية واجتماعية واستراتيجية مسبقة للفئة المستهدفة من الناخبين والتأكد من تناسب المرشحين مع خصائصها

❖ لا يجب أن يلهينا هذا النجاح الظرفي عن التمعن في أسبابه بالنظر للنقائص المذكورة (هل تحققت هذه النتائج نظرا لقوة وصلابة سردية الحزب ومضامينه وانخراط الناخبين فيها، أم فقط بحثهم عن عرض "نظيف" بالنظر إلى استشراء الفساد وافتقار المنافسين للأدنى الأخلاقي في ممارستهم السابقة)

1.3.1.4 مسار التفاوض في حكومة الجملي

الإيجابيات

✓ الانتقال من الاحتجاج إلى المشاركة كفاعل سياسي في القرار: رسم معالم حكومة مما شكل فرصة، بالمعنى المحمود للكلمة لـ:

- التمرس على تمرين مهم ووارد حدوثه مستقبلاً: التفاوض لتشكيل حكومة
- السعي إلى التمركز تدريجياً في الحكم للتعرف وتنضيج الرؤى حول عقل الدولة/الإدارة/ الأجهزة ودواليبها وعقلنة البرامج بما يجعلها قابلة للتطبيق.
- إثبات أن الحزب معني بالحكم و لا يخشاه و ليس مهووساً بالمعارضة.
- السعي إلى تحقيق منجزات عملية على الأرض، تخدم الصالح العام من خلال المشاركة في الحكم.

النقائص

تقييم عام وصالح لفترتي التفاوض (حكومة الجملي و الفخفاخ)

- بدأنا المفاوضات دون أن يكون لنا تصور عام و مقاربة واضحة سابقة لدور الحزب وعلاقاته المحتملة أو مسافته من بقية الأطراف السياسية وضوابط محددة، أدى إلى عملية تفاوضية متخبطة.
- بداية انغلاق الهياكل بعضها عن بعض. قد يكون هذا مفهوماً بالنظر لكثرة الحيثيات اليومية لعملية التفاوض وضرورة تفويض فريق مصغر للتصرف.
- من الزاوية الأدبية/السياسية، كان هناك تناقض بين القيام بحملة انتخابية قائمة على الضدية لحركة النهضة وقلب تونس و تحيا تونس (رفع قضايا ضدهم بشبهة التمويل الأجنبي، ...) ثم مشاركتهم تكوين حكومة
- عدم وجود موقف سياسي سابق يحدد طبيعة العلاقة مع مختلف الأطراف السياسية لحظة اتخاذ قرار الذهاب في التفاوض و المشاركة في الحكم من عدمه.
- الخيار كان غير واضح و مشوّش لصورة الحزب في الاذهان.

تقييم خاص بنقائص ذهنية وممارسة التفاوض في حكومة الجملي

- قلة نضج سياسي في مفاوضات الحكم، ارتجالية، تخبط وإسقاط خاطئ لمبدأ الشفافية في وضعية المفاوضات (البقاء في المعارضة، تغيير الموقف ومطالبة علنية برئيس حكومة من خارج الحزب الفائز، ثم المطالبة بوزارات معينة):
  - غياب معايير واضحة بشأن الحقائب التي تمت المطالبة بها
  - اختيار حقائب يعكس التوجس من الشركاء المحتملين، مما يحيل بهذه الذهنية على التساؤل حول معنى التفاوض أصلاً.
  - تسويق شروط تعجيزية تؤثر على نظرة الرأي العام لمدى جدية الحزب المساند لحكومة تجمع التيار والنهضة
  - ضعف تملك التقنيات والقدرة على فن التفاوض و تغيير فريق التفاوض باستمرار.
  - التعامل غير الحذر مع الوسطاء المحمولين نظرياً على الموضوعية والحياد: كان للوسطاء تموقع شبه واضح وهدف أوضح وهو جرّ التيار للدخول للحكم بأدنى ما يمكن (إعلان وقف التفاوض ثم العودة بتأثير الوسيطين يطرح أكثر من سؤال حول الهدف من التفاوض).
- تم استغلال هذه الهنات بسهولة من قبل الخصوم لتشويه صورتنا أمام الرأي العام وإخراجنا خطأً في ثوب من نال كل ما أراد وتراجع رغم ذلك.

التوصيات

توصيات عامة لفترتي التفاوض (حكومة الجملي+ الفخفاخ)

- ❖ في الخيارات عامةً وتلك شديدة التعقيد خاصةً كالتفاوض لتكوين حكومة، سيكون دائماً هناك أطروحتان (البقاء في المعارضة، المشاركة في الحكم) ولكل أطروحة وجاهة نظرية وعقلية تستقيم، وهذا بغض النظر عن المعالجات الفردية. إلا أن الأهم ومهما كانت الأطروحة، يبقى وجود تصوّر واضح مسبق، يجيب عن الأسئلة التالية: لماذا؟ بأي هدف وأي وسائل؟ و أي حظوظ للنجاح ؟

توصيات خاصة لفترة التفاوض في حكومة الجملي

- ❖ التفاوض لا يكون عبر وسائل الإعلام، بل بين المتفاوضين مباشرة، مع نقاط اتصال داخلي وخارجي دورية للحديث عن مدى التقدم فيها دون التفصيل.
- ❖ اعتماد معايير وشروط ذات محتوى مضموني (اشتراط تمرير قوانين ، إصلاحات معيّنة...)
- ❖ تجنب التعامل مع وسطاء في العملية التفاوضية.

1.3.1.5 المشاركة في الحكم (من ترشيح الفخفاخ والتفاوض حول حكومته إلى الممارسة و الأداء الوزاري والحزبي وأسباب الخروج).

الإيجابيات

- ✓ اختيار الرئيس لشخص الفخفاخ المقترح من التيار ولو بصيغة غير مباشرة.
- ✓ النجاح في الحصول على وزارة الإصلاح الإداري بالصلاحيات الواسعة المطلوبة إلى جانب وزارتين طالب بهما التيار.
- ✓ النجاح النسبي في الانتقال من المعارضة إلى الحكم وفرصة لفهم دواليب الحكم وتنضيج الخطاب والتصورات و مراكمة التجربة
- ✓ فرصة للفعل السياسي العملي والإنجاز الكفيل بإثبات القدرة والمصداقية وتعزيز الرصيد الشعبي والانتخابي للحزب

- ✓ أداء مرضي لوزرائنا وللحكومة عموما رغم قصر المدة وتزامنها مع انتشار جائحة كورونا
- ✓ وزن يتجاوز عدد الوزراء في الحكومة بالنظر لإشعاعها الأدبي والقرب من رئيس الحكومة
- ✓ امكانية تطبيق توجهات الحزب.
- ✓ الاذن بمأمورية للتثبت من الشبهات التي طالت رئيس الحكومة رغم انتمائنا لهذه الحكومة

النقائص

- الإذعان كسائر الأحزاب لشكلية الاقتراحات الكتابية دون مشاورات حقيقية (المؤشّر الأول لبداية ترسيخ وتكريس فكر الرئيس في ازدراء الأحزاب والأجسام الوسيطة)
- ضعف امتلاك محيط حيوي يمكن التعويل عليه ويسمح لنا بالحركة والمناورة المقبولة سياسيًا،
- ترشيح أسماء لم نتباحث معها قبل الترشيح، وتأكدنا من تقارب الأطروحات وقدرة/إيمان المرشح على تنفيذ مشاريع من يرشحه، ليأتي الترشيح، بعد ذلك، بصيغة واضحة لا موارية فيها في مرحلة أخيرة. (كان المطلوب منا الاقتراح وليس عدم الاعتراض)
- غياب معايير واضحة لاختيار وزارات (التربية، أملاك الدولة) دون أخرى (تجارة، نقل،)
- المشاركة بالشخصيات الأولى في الحزب، و انهماكهم في العمل الحكومي، أحدث فراغا في التسيير الاتصال الداخلي في الحزب وهياكله عموماً
- ضعف التنسيق بين الكتلة والوزراء (خلل كبير خاصة في نظام برلماني).
- خلل هيكلي في العمل الحكومي في نظام برلماني يهدد الاستدامة: ائتلاف حكومي مختلف عن الائتلاف أو الأغلبية البرلمانية.
- استهداف مستمر للحكومة و لخطاب مكافحة الفساد بهدف ضرب التيار من طرف بعض الأحزاب المشكلة للحكومة (من مساوئ ثقل الوزن الاعتباري للتيار في الحكومة واستغلال إرث إعلاء السقف في هذا المجال).
- تسخير طاقة كبيرة في مسائل تفصيلية، على أهميتها و وقعها الإعلامي (كمامات، سفر وزير لزيارة عائلته،...)
- كان التعامل مع ملف قضية رئيس الحكومة عشوائياً و متخبطا (نجح الخصوم فى وضع التيار فى منزلة الدفاع عن النفس فى حين أنها لم تكن خياراً مفروضا. ذهب هذا السعي المحموم في الدفاع عن النفس إلى حد أصبح فيه إنقاذ الفخفاخ إنقاذاً للحزب).
- إحراج من مشاركة تحيا تونس في الحكومة، بالنظر للخطاب الموجه لهم في فترة المعارضة

التوصيات

- ❖ ضرورة الانتباه لوجود عناصر هيكلية تؤشر كلها بصعوبة استدامة تجربة الحكم المشتركة (فصل المسارات فى التفاوض البرلمانى والحكومى، اختلاف الأغلبية البرلمانية عن الحكومية). كان من الواجب إما تفادي خوضها أو إدارتها بذهنية وممارسة مختلفة تبحث عن التركز التدريجي في الحكم دون لعب دور المعارض من داخله والبحث قدر الإمكان عن تحقيق منجز.
- ❖ عدم ترشيح أي شخصية لا يتم التداول و التنسيق المسبق معها و التأكد قبل ترشيحها من تناغم على مستوى الرؤى والتصورات
- ❖ إحداث آليات لتثمين تجارب الوزراء و توثيقها (اجتماعات دورية مع هياكل الحزب ولجانه المضمونيّة)
- ❖ تنظيم تمرير المشعل في صورة التحاق قيادات بالحكومة حتى يستمر الحزب في العمل دون شغورات في المواقع تعطل النشاط
- ❖ تحديد آليات اتصال وتنسيق دائم بين الوزراء والكتلة النيابية.

1.3.1.6 الأداء البرلماني *(2019-2021)*

1.3.1.6.1 إنشاء الكتلة الديمقراطية

الإيجابيات

- ✓ إنشاء الكتلة الثانية عدديّا في البرلمان وتقنيا وأدبياً في موقع أقوى للتفاوض على الحكم أو للمعارضة.
- ✓ مبدأ التحالف محمود عامة في اتجاه خلق أو تجذير قوة برلمانية فاعلة

النقائص

- على الرغم من أن الكتلة كانت تقنية فحسب، لم يكن الحزبان يمتلكان نفس المقاربة للديمقراطية، عنصر مهدد للتجانس في المواقف واستدامة الكتلة.

- التغافل عن دوافع حركة الشعب، صاحبة الاقتراح الأصلي، التي كانت تبحث عن الاستفادة من هذا التحالف "التقني" (عديد التمظهرات و المراحل، سواء كان ذلك في توزيع اللجان، و حتى في اعتصام الكتلة الناجم عن الاعتداء الذي تعرضنا له، ...)
- ضم مستقلّين لا يمتون، في غالبهم، بأي صلة أو تأسيس منطقي للكتلة الديمقراطية
- الحجج التقنية النظرية من قبيل تمثيلية أكبر في عضوية اللجان ورئاستها، في مكتب المجلس لم تكن تستقيم بما أنه حسابياً مجموع الأعضاء من الحزبين منفردين في اللجان والمكتب يساوي عدد الأعضاء من الكتلة الموحدة
- اختلافات جوهرية في المسارات السياسية في مرحلة معينة، قبيل 25 جويلية، يجعل تواصل الكتلة غير ذي معنى.

التوصيات

- ❖ عدم تغليب الوزن العددي البرلماني للكتلة على التثبت من القيمة المضافة الحقيقية لهذا التعزيز و تقدير المخاطر السياسية المنجرّة عنه.
- ❖ الانتباه إلى انعكاس الإيديولوجيات و التوجهات السياسية للأحزاب المشاركة في الكتلة على انسجامها و تماسكها.

1.3.1.6.2 لائحة سحب الثقة من رئيس مجلس نواب الشعب

الإيجابيات

- ✓ نجاح في إيداع وثيقة سحب الثقة رغم صعوبة جمع الإمضاءات.

النقائص

- فشل سحب الثقة جدد الشرعية لرئاسة المجلس لمواصلة العبث بالقانون الداخلي وتكريس سياسة المغالبة
- سوء تقدير، في مطالبتنا بالتصويت السري للنواب على سحب الثقة.
- تغلب الجانب الانفعالي في العملية و إغفال الجانب السياسي بكل تبعاته، و تغليب مردوديّة رمزية فقط حتى في حالة النجاح (حتى دون أن يكون رئيس برلمان في العهدة البرلمانية السابقة، لم يمنع ذلك رئيس حركة النهضة من الحكم بالمغالبة وكل الممارسات الأخرى)
- تصريحات إعلامية متسرعة و غير مدروسة لتصدر التنسيق و الترويج للعملية.
- خطاب استعداء الجميع كان من عواقبه تقليص أو إلغاء أي هامش للتحرك والمناورة والتنسيق، الضروريين لإنجاح مثل هذه التحركات
- سوء تقدير للتوازنات و المصالح داخل كتل و نواب المجلس.
- التعامل بعقلية المعارضة بين شركاء الحكم.

التوصيات

- ❖ أي تحرك أو مناورة سياسية يجب أن يكون محسوب العواقب ولا يتم التصريح به والمرور إلى تنفيذه إلا بعد تصور سياسي دقيق تتوفر له كل عناصر النجاح.
- ❖ كان من الممكن أن نضع اللائحة في مكتب الضبط بإمضاءاتنا وندعو من يرغب في الإمضاء أن يقوم بذلك أو وضع إمضاءاتنا على ذمة المبادرة دون أن نقوم بتنسيق وتزعم العملية
- ❖ التركيز على اقتراح الإصلاحات والبحث لأجلها عن المناصرة والتنسيق و إقناع بقية النواب بها أفضل عوض التركيز على المناورات السياسية.

1.3.1.6.3 تعديل قانون المحكمة الدستورية

الإيجابيات

- ✓ مبادرة طيبة باقتراح التيار لبعض التعديلات بغاية تركيز المحكمة الدستورية، المتعطل لمدة طويلة.

النقائص

- تصويت بعض نواب التيار ضد القانون،
- المشاركة بعد مرور التعديل بأغلبية معززة، في الإمضاء على الطعن بعدم دستوريته.

التوصيات

- ❖ تجنب اتخاذ المواقف و التراجع عنها، لأسباب انطباعية ضدية

- ❖ تضامن نواب الحزب فيما بينهم يمر قبل التضامن مع الشريك في الكتلة التقنية.
- ❖ ضرورة الالتزام بالقرارات الجماعية و فرض الانضباط و تجنب التصرفات الفردية الانطباعية

1.3.2 زمن الحكم الفردي (25 جويلية 2021 إلى اليوم)

1.3.2.1 التعامل مع قرارات 25 جويلية

الإيجابيات

- ✓ بيان المكتب السياسي على احتشامه و عدم اختياره للتوصيف الأدق لما حدث، حافظ نسبياً على الحد الأدنى المطلوب من حزب ديمقراطي.

النقائص

- موقفان متباينان للحزب في غضون أيام، أخفق كلاهما في إعلان الموقف الأسلم الذي كان يجدر اتخاذه وهو التصريح باعتبار القرارات المعلن عنها انقلابا، بالنظر لمخالفته الصارخة لصريح الفصل المزمع تطبيقه.
- احتشام بيان المكتب السياسي (لم يكن بالوضوح الكافي)
- عدم الاتعاظ من الأحداث المشابهة في التاريخ القريب (استئصال التيار الإسلامي في مرحلة أولى ثم أتى الدور على البقية في بداية التسعينات)
- ضرب لسردية مؤسّسة في الحزب وهي المبدئية:
  - اختلاف الموازين باختلاف الخصوم في وضعيات متشابهة
  - تأثر المواقف المعلنة بالصراعات السياسية و بردة فعل الشارع
- اقتراح خارطة طريق غير محددة بمراحل زمنية، متناقضة تدعو للتسريع في العودة للنسق الدستوري من ناحية، لتفعيل تقرير محكمة المحاسبات من ناحية أخرى، بما يعني آجال طويلة للتقاضي على درجات.
- طغيان التصريحات الفردية للشخصيات الاعتبارية الذي شوّش على قرارات الهياكل.

التوصيات

- ❖ عدم التسليم مطلقاً لشخص واحد مهما كان وتحت أي ذريعة، خاصةً إذا ما كانت مبنيّة على ضدية عاطفية، للانفراد بقيادة البلاد. المسارات يجب أن تكون مؤسساتية، لا استثنائية قائمة على الإيمان أو الثقة بالأشخاص.
- ❖ عدم التخلي عن مبدئية الحزب (ان اقتضى ذلك اتخاذ مواقف غير شعبية عندما يتطلب الأمر ذلك قانونا، منطقا وعقلاً. من أوكد مسؤوليات الجسم السياسي المحترم البحث عن الصالح العام من منظوره)

1.3.2.2 الفعل السياسي للحزب ونجاعته في معارضة الانقلاب منذ إقراره

1.3.2.2.1 التعامل مع الاستشارة، دستور 2022 الانتخابات التشريعية، المراسيم والقرارات الأخرى

الإيجابيات

- ✓ بداية عودة الحزب للمسار والتفكير والفهم الصحيح لـ 25 جويلية بعد المرسوم 117.
- ✓ عودة توحيد الصف والموقف وتراجع تضارب المواقف.
- ✓ قرار سليم بالمقاطعة و عدم تزكية مسار انقلابي بطريقة غير مباشرة.

1.3.2.2.2 الأداء الاتصالي :البيانات والخروج الإعلامي

الإيجابيات

- ✓ بعد 22 سبتمبر 2022: أداء إعلامي موفق لبعض القيادات: رغم غياب استراتيجيا اتصالية جماعية
- ✓ نجاح في إحراج السلطة مباشرة (مثالا، رد الأمين العام السابق عن الاتهام الباطل بالفساد كوزير أملاك الدولة أو أعضاء المكتب السياسي في مواجهات مباشرة مع أعضاء الحملة التفسيرية)
- ✓ نجاح في تحديد مسافة بين مواقف القيادة التيّاريّة الحاليّة و مواقف أمينه العام الأسبق في علاقة بتفعيل الفصل 80.

النقائص

- تواصل حضور المقاربة النصية القانونية الجافة في محاولة الإقناع بخطورة الحكم الفردي.
- لم يتم إحراج قيس سعيد في المسألة الاجتماعية بالقدر الكافي، في موضوع الربع والامتيازات التي لم يمسها أي ضرر مما سمي بمسار 25 جويلية، في هيبة الدولة المزعم استرجاعها (تسعير مواد من طرف وزارة التجارة لا يتم احترامه)
- كثرة البيانات مقابل ضعف التواجد الميداني.

التوصيات

- ❖ تفكيك الخطاب وتبسيطه دون أن يعني ذلك السقوط في الشعبوية في اتجاه حجية ينتبه لها أكثر الرأي العام. و عدم الاقتصار على الجانب القانوني النصي، لضعف القابلية للاستماع / الفهم أو الاستساغة.
- ❖ تفادي التوجه بأي نعوت يفهم منها تحقير لمستوى الوعي السياسي الشعبي/ للمتلقي. أولاً، لأن الارتقاء به موكول على النخب التي قصرت في ذلك، و ثانياً والأهم لكي لا نخطئ الخصم أو المعركة (من المفهوم ألا تدافع الشرائح الشعبية عن الديمقراطية إن لم تحقق له فائدة ملموسة، أو على العكس تماما، إذا شكلت في انطباعه السبب الرئيسي لتقهقر مستوى معيشه اليومي وتعاظم صعوباته).

1.3.2.2.3 التحرك الميداني

الإيجابيات

- ✓ وعي ولو متأخر بعدم التفكير وفق عدد الحضور لتنظيم تحركات ميدانية.
- ✓ التحرك الميداني حتى وان لم يكن عددياً ضخماً إلا في حالات استثنائية أبرزها 23 جويلية2022، ساهم في كسر الاستقطاب الثنائي للشارع بين أنصار قيس سعيد وحركة النهضة و أتباعها واسترجاع جزء من المجال الذي تركناه منذ البداية خوفاً من الوصم بالتنسيق معها.

النقائص

- ضعف التحفيز على ما يتطلبه العمل السياسي من تضحية (نقص/غياب الحافز شمل جميع الفعاليات السياسية لا فقط التيار و كذلك أحزاب، منظمات، مجتمع مدني... إذ قسّم الموقف من انقلاب 25 جويلية أغلب الأجسام الوسيطة).
- ضعف الاتصال الداخلي وتحفيز المنخرطين
- عدم التغلغل أو الانتشار المجتمعي المضعف للتحركات التعبوية
- غياب تصور واضح لخارطة طريق يمكن أن تساهم في استمرارية هذه الاحتجاجات

التوصيات

- ❖ مواصلة التحركات في هذه الظرفية المصيرية لمستقبل السياسة و في ظل ضرب الحريات مع تحسين الاتصال الداخلي و الخارجي لتعبئة أفضل

1.3.2.2.4 جلسة مجلس النواب'المنحل'

الإيجابيات

- ✓ فعل سياسي حقيقي (بدل البقاء في ردة الفعل)، أحرج السلطة و كشف الطابع الدكتاتوري لمسارها.
- ✓ حضور بعض النواب وغياب بعضهم احترم قرار هياكل الحزب التي تركت حرية القرار لكل نائب (بالنظر لعدم الاتفاق حول جدول أعمال هذه الجلسة وأهدافها)

النقائص

- خطورة المآلات (تهم خطيرة للنواب المشاركين تهدد حرياتهم وسلامتهم)

التوصيات

- ❖ مواصلة إنتاج فكر وفعل حقيقي احتجاجي إلى جانب البيانات والتصريحات والوقفات مع الحذر من مغبة الوقوع في كل ما يمكن أن يجرم حتى في نظام غير دكتاتوري.

1.3.2.2.5 تنسيقية الأحزاب ثم الخماسي فالرباعي

الإيجابيات

- ✓ صعوبة تحقيق نتائج أحسن في ظل الإكراهات العديدة (مجتمع مدني ومنظمات تتحاشى وتتفادى العمل والظهور مع الأحزاب في تبني أو خوف على الوجود والمكاسب، خطاب قيس سعيد المزدرى للأحزاب والأجسام الوسيطة عموما)
- ✓ قناعة عقلانية تكونت بالنظر لعديد العوامل الموضوعية على ضرورة توحيد القوى المتقاطعة في التصدي للانقلاب.
- ✓ تصرف سياسي معقول وموفّق عموماً بالتوازن المطلوب الواعي بحدود قدراته وهامش تحركه.

النقائص

- التركيز على البيانات والندوات الصحفية
- إشارات مربكة للنجاعة والمقبولية والاستمرارية (عدم وضوح تموقع الحزب الجمهوري، خروج آفاق تونس ...)
- عدم توفقها في الانفتاح على بقية القوى السياسية والمدنية الديمقراطية لكسر ثنائية جبهة الخلاص/قيس سعيد

التوصيات

- ❖ تجاوز التفاصيل البسيطة بالنظر للوضع الراهن والعمل، في حدود التمايز المطلوب، على حشد كل القوى التقدمية والمدنية في نكران للذات.

1.3.2.2.6 العلاقة مع باقي المكونات وموازين القوى-كيفية خلق قوة مؤثرة في ميزان القوى الحالي

الإيجابيات

- ✓ احترم الحزب محددات التنسيق حسب النجاعة و/أو الجدوى (عدم التنسيق مع من اعتبر مساهماً رئيسياً في الوصول بالأوضاع إلى 25 جويلية، و محاولة التنسيق مع طيف أوسع)

النقائص

- مواصلة الانغلاق على النفس وتواصل التزيد أحيانا و التركيز على تفاصيل غير ذات جدوى في السياق الحالي.
- تأخر الانفتاح و التنسيق قلص من نجاعته لو (اتخذ في إبانه).

التوصيات

- ❖ التقليص من القيود التي نفرضها على أنفسنا دون المساس بخيار التمايز الضروري والاستراتيجي. (على سبيل المثال اتفاق مع بقية الفاعلين السياسيين والمنظمات على خارطة طريق في بضع نقاط محددة على كيفية تنفيذ مسار الانتقال الديمقراطي مثلاً، تعديلات النظام الانتخابي، الدستور المعتمد...)

2. عناصر أفقية للتقييم تتخطى الأحداث

(قراءة في أداء الحزب، السردية والسياسات العامة)

2.1 أهداف التأسيس- مدى وضوح الرؤية والهوية وانسجام الممارسة

الإيجابيات

- ✓ النجاح بإمكانيات محدودة وفي فترة وجيزة في فرض اسم التيار الديمقراطي كلاعب مهم في ساحة سياسية تشهد وفرة عدد الأحزاب واستقطابا حادا.
- ✓ نجاح هيكلي نسبي في اتخاذ القرارات.
- ✓ تحقيق نجاح في الانسجام بين الخطاب و الممارسة فيما يتعلق بتطبيق القانون، الشفافية المالية.
- ✓ تكريس لمدى التزام الحزب بالبعد الديمقراطي.
- ✓ نجاح في تكوين 10 مكاتب محلية خلال الأشهر الستة الأولى.
- ✓ تكوين تيار الطلبة في مارس 2014.
- ✓ الدور الايجابي للتيار و نوابه في مرحلة كتابة الدستور.
- ✓ تجسد التحدي خاصة في أن نكون ديمقراطيين لكن رافضين لتمشي حركة النهضة في الانتقال الديمقراطي، مؤمنين بالعدالة الانتقالية ورافضين لعملية السيطرة على دواليب الدولة
- ✓ وضوح موقف الحزب في موضوع علاقة الدين بالدولة والحقوق والحريات و الإيمان بالديمقراطية.

النقائص

- لبس في تحديد إيديولوجية الحزب و توضيح الانتماء الاجتماعي الديمقراطي.
- صعوبة كسر صورة الحزب الوليد للمؤتمر من أجل الجمهورية.
- غياب تأصيل وتفصيل للبعد الاجتماعي، دور الدولة في المنظومة الاقتصادية (طغى الجانب القانوني و التركيز على أن تطبيق القانون ومكافحة الفاسدين فحسب كاف لتحقيق الازدهار المنشود).
- اضطراب في الرؤية و التوجهات العامة من إنشاء الحزب ومدى انسجام أدوات الخطاب والجمهور المستهدف معها (حزب نوعي نخبوي يهدف فقط إلى الرفع من مستوى الوعي الجمعي أو حزب يقنع فئات عريضة من المجتمع دون السقوط في الشعبوية)

التوصيات

- ❖ دعوة فرق عمل اللوائح السياسية والاقتصادية إلى تجذير وتفصيل المسائل المذكورة أنفاً بصفة قطعية ونهائية والبت فيها في المؤتمر القادم و في برامج الحزب
  - o البعد الاجتماعي والأرضية الأيديولوجية للحزب، دور الدولة في المنظومة الاقتصادية
  - o ماهية الحزب السياسية والاقتصادية
    - ▪ ثوري أم إصلاحي: و استتباعات ذلك على مستوى الخطاب والأداء السياسي والمضامين المسوقة
    - ▪ نخبوي يهدف فقط للارتقاء بالوعي الجمعي أم للحكم في نظام ديمقراطي مستقر واستتباعات ذلك على مستوى الخطاب والأداء السياسي والمضامين المسوقة.

2.2 الأداء السياسي: أدوات الخطاب و ملائمة السردية للمضامين

الإيجابيات

- ✓ خطاب حمل أساساً لواء تطبيق القانون للقطع مع الإفلات من العقاب ومكافحة الفساد مما حقق رواجاً سريعا باعتبار الجاذبية الفطرية لهذه القيم الأخلاقية وتفشي هذه الظواهر الخطيرة في كل المستويات بشكل يهدد عملياً كيان الدولة والمجتمع.

النقائص

- هيمنة شعار مكافحة الفساد على المضمون، فغاب برنامج واضح مرقم عملى قابل للتطبيق يترجم هذه القيمة، واقتصر على التركيز على الأشخاص و الملفات وهو ما قد يحقق رواجاً أو نجاحا فى مدى زمنى، لكن سرعان ما ينقلب إلى نفور أو تشكيك فى رافع هذا الشعار جرّاء قصوويّة رفع السقف. وهو ما استغل، بسبب غياب مقاربة عملية ناضجة، لإقامة نفس الحجة ضدنا، باطلاً، في مرحلة لاحقة (حكومة الفخفاخ).
- مشكل أصلى فى الممارسة السياسية خلقها طبيعيا الوضع القائم قبل الثورة، وهى دخول الفاعلين الحقل السياسى من بوابة الزاوية الحقوقية والحريات والمسألة الدينية أو القومية والاحتجاجية المقارعة طويلا لحكم بن علي الفردي. أدى ذلك طبيعيا بالنسبة لكل الأحزاب والتيار إلى:
  - تعثر أو قصور فى تناول المسالة الاجتماعية والاقتصادية وضعف تأصيلها (رؤية الدولة الديمقراطية، التموقع و الانحياز المجتمعي، البعد الإصلاحي في علاقة باقتصاد السوق، مسألة السيادة الوطنية)
  - رغبة خاطئة فى البقاء في منطقة الأمان (التعاطي مع الأحداث من الجانب القانوني/الحقوقي الصرف) أو خوف مغلوط من الوقوع في الشعبوية.
  - إسناد أولوية للمسألة السياسية، الحقوقية و المقاربات القانونية النصية على حساب المحتوى الاقتصادي الاجتماعي، لحزب ينتمي للعائلة الديمقراطية الاجتماعية، فيما يشبه تغافل لا إرادي للشعار والمحرك الأكبر للثورة.
  - توجه أغلب التركيز إلى مكافحة الإفلات من العقاب واستشراء الفساد والفاسدين وانه فقط بإنفاذ القانون ومحاربة الفاسدين وتوجيه ذهنية وجهود و شعارات الحزب فى هذا الاتجاه، يمكن أن يصطلح ميكانيكيا الوضع الاقتصادي والاجتماعي دون تكبد عناء التفكير في تفكيكه بدقة وتقديم تصورات واضحة ومؤصلة فيه.
- استعمال بعض التعبيرات والمفردات القابلة للتأويل فى خانة التعالى على هذا الشعب. (من الخطأ إلقاء اللائمة على عدم انتصار الطيف الشعبى الأوسع للديمقراطية التى انتكست، أو خياراته الانتخابية لأن رفع مستوى وعيه السياسي مرتبط بآداء النخب ولأنه من الطبيعي ألا ينتصر لما لم يحقق له أي استفادة في واقعه اليومي).
- ضعف القدرات المادية والبشرية للحزب مما يجعله غير قادر على التسويق السليم لمواقفه والتصدي لحملات التشويه أو الاستغلال والتأويل المشين لأفكاره وتصريحاته، حتى إن تبين صواب بعضها بصفة قطعية لاحقاً
- مواقف متباينة إزاء ما حصل في 25 جويلية من ارتداد جوهري خطير عن المسالة الديمقراطية.
- تركيز الأداء و الفعل السياسي على التفاعل مع الأضداد

التوصيات

- ❖ ضرورة تأصيل المسألة الاجتماعية الديمقراطية بتنزيل رؤية، موقف وتصور مجذّر ومؤصل بمرجعيات فكرية واضحة للمواضيع الاقتصادية والاجتماعية منسجمة مع التموقع المجتمعي للحزب.
- ❖ عدم الاكتفاء بالتأكيد على أهمية إنفاذ القانون وعدم الإفلات من العقاب ومكافحة الفساد، و خاصة الفساد السياسى، ولكن بلورة تصور عملى وواقعى للمسألة الاقتصادية الاجتماعية (الدعم، المؤسسات العمومية، دور الدولة الاجتماعي، دور الدولة التعديلي في إطار حرية المبادرة ...)
- ❖ التركيز في مكافحة الفساد على وضع سياسات عامةً تصلح المؤسسات و تكافح بقوانينها و آلياتها أبواب الفساد، و تجعل من المحاسبة مسار مؤسساتي وليس استثنائي قائم على الشخصنة.
- ❖ الارتقاء بالوعى السياسى العام بمخاطبة العقل لكن بأدوات ومعاجم مبسّطة، سهلة الاستبطان و توضح للمواطن العلاقة والفائدة المباشرة على واقعه المعاش.
- ❖ الوعى بالتأويلات الممكنة للمواضيع المطروحة وتحويلات الوجهة والاستغلال السياسي وحسن تفسير المقاصد دون اختزالات بسيطة تفقدها جوهرها (مثال حملة "حل الدوسي" حولتها أطراف سياسية إلى **"وينو البترول"**)

2.3 العلاقة مع مكونات المشهد السياسي

الإيجابيات

- ✓ المكانة التى وصلها التيار خاصة مع انتخابات 2019 مكنته من فرض نفسه أمام جميع الفاعلين السياسيين كلاعب مؤثّر في المشهد السياسي والتواصل معه.
- ✓ عدم وجود إرث إيديولوجى تاريخي يجعل التيار معاديا لطرف ما بالفطرة، عامل مساعد نظريا لبناء علاقات مع الأحزاب، المنظمات الوطنية والمجتمع، خاصة بعد أن نجح في التخلص من وصمه بمجرد تعبيرة مشتقة من المؤتمر من اجل الجمهورية.

✓ ساهم الانصهار مع التحالف في إثراء شبكة علاقات الحزب لا سيما مع المنظمة الشغّيلة

النقائص

- في فترة التأسيس، و حتى انعقاد المؤتمر الوطني الأول، لم يكن لنا تواصل مع بقية الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.
- عدم التوفيق، بدافع الضدية، في تحديد إستراتيجية واضحة في التعامل مع التقاطعات الموضوعية مع الرئيس الحالي أثناء معركة كسر العظام التي جمعته بحركة النهضة إبان سقوط حكومة الفخفاخ.
- التوجس الدائم من الآخر والحرص على التوقي من المخاطر، قلصت هامش التنسيق والتواصل مع المكونات السياسية و المدنية.

التوصيات

❖ تجنب التقوقع على الذات، و التخلص من الجانب العاطفي في الممارسة السياسية مع احترام توجهات و مبادئ الحزب.